قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

فسق وفجور

تحدث السيّد مقتدى الصدر أمس عن "فسق وفجور" شهدتهما احتفالات نقابة الصحفيين التي أجريت بدعم ومال حكوميين بمناسبة عيد الصحافة العراقية قبل أيام. أخشى أن يفهم من كلام السيّد أن الفسق والفجور يتحددان في فنون الغناء والرقص والموسيقى، دون موارد قبيحة حقاً قام بها المحتفلون مثل: إهدار المال العامّ، تخصيص مواكب رئاسية لنقل المطربات، البذخ الكسرويّ الذي بلغ حدّ إلقاء الأموال والهدايا من الطائرات العمودية، ولهاث النقابة برئيسها ومقربيه ومتملقيه وراء فساتين سهرة لا تكاد تستر جسد من يرتدينها، ذلك هو الفسق والفجور.

الفسق والفجور يا سيدنا هو أن تباع دماء الصحفيين بثمن بخس ويُنسَون في عربدة تعيد علينا ذكرى حفلات ابن الطاغية عدي، الفسق هو أن يبتذل الفنّ والموسيقى والغناء لتقدّم لنا النقابةُ ومعها الحكومة نسخة فنية رثة تشبه تماماً النسخة التي نمتلكها . نحن العراقيين . من الحكومة والنقابة معاً.

استغرب السيد الصدر . وحقّ له ذلك . من بعثرة خمسة ملايين دولار على نزوات النقيب – الذي استقبله الصدر للأسف قبل أيام قلائل من الحفل المخزي – ومن ورائه نزوات كبار الحكومة، ورغم أني أعرف أن الرقم يتجاوز الملايين الخمسة بكثير جداً، إلا أن ما لم يصل إلى أسماع الصدر هو أن الحكومة كلها كانت منشغلة بهذه المهزلة التي ليس فيها من الفنّ الحقيقيّ شيء، ففي كل المهازل التي أقيمت كانت هناك لافتة واضحة تقول إن المسخرة أقيمت برعاية السيّد رئيس الوزراء، وإلا من أين أتتْ المواكب الرئاسية التي أقلّتْ "ضيوف الشرف"؟ بل من أين أتتْ الطائرة المروحية التي ألقتْ دنانير الخليفة على رعاياه؟

ضربت الحكومة، ومعها تابعتها النقابة، عصافير عدة بحجر واحد، فهي أخرجتْ نزواتهم المرضية أولاً، وأعطت صورة مشوهة عن الفنّ والفنانين، وبعثرتْ ميزانية كبيرة سيستفيد منها سرّاق معروفون، وأظهرتْ بعثيين وفدائيي صدام "معروفين أيضاً" بمظهر ممثلي العراق الجديد، بعد أن مدحهم السيّد المالكي الراعي الرسميّ لحفلات "الطرب الأصيل".

ليس الفنّ فسوقاً، ليس الغناء فجوراً ولا الموسيقى انحلالاً، الفسق والفجور والانحلال الذي يغضب الربّ والشعب هو هذه اللامبالاة بآلام الناس، هو هذه القسوة التي يملكها عادة رجال عرفوا الغنى متأخراً فأصيبوا بكلبية من يريد أن يهجم على الدنيا محققاً نزواته مهما كلف الأمر ولو بسحق شعبٍ يتقلّب الآن على صفيح ظهائر العراق القائظة.

أمس كنا نعلم أن الفنّ أسمى من أن تمثله مطربات قبيحات الصوت كان يجلبها سماسرة عدي صدام ويلتقطون معها صوراً ويقضون معهنّ ليالي فسق وفجور، واليوم نعرف أيضاً أن الغناء والموسيقى أسمى وأنبل من مطربات أكثر قبحاً يجلبهنّ سماسرة جدد لمتنفذين جدد.

ليس الفنّ فسقاً وفجوراً. الفسق والفجور كالجبت والطاغوت أو كالنقابة والحكومة، يكمن في الهزء من العراقيين والضحك عليهم وسرقة قوتهم والقسوة المبداة من قبل أنصاف رجالٍ يحكمون الآن مرفهين وشعبهم يتعذب.

هذا هو الفسق والفجور.

إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق

استقطاب مالي أم اغتراب اقتصاديّ؟

لم تترك الأحداث التي عاشتها بلادنا بعد العام ٢٠٠٣ على الصعيدين السياسي والاقتصادي من فرصة إلا وكان الهاجس الرئيس فيها هو التحول نحو (اقتصاد السوق الذي ابتدأته سلطة الائتلاف المؤقت الحاكمة) ،السلطة المدنية للاحتلال ،بأخذ زمام المبادرة لبناء إصلاحات سريعة في البنية التحتية القانونية للقطاع المالي وبناء مؤسسات سوق المال وفق رؤى اعتقدت أنها تسهل انتقال رأسمالية الدولة الريعية المركزية إلى اقتصاد السوق الحر على غرار أنموذج أوروبا الشرقية في الانتقال إلى اقتصاد السوق في أقل تقدير التي كان في مقدمتها إصدار قانون لبنك مركزي مستقل يستخدم أدوات السوق النقدية غير المباشرة في سعيه لتحقيق الاستقرار واستهداف التضخم والتصدي لهُ بغية توفير مناخ سعري ملائم يواكب آلية تحرير الأسعار، فضلاً عن إصدار قانون ينظم عمل المصارف يتيح للسوق المالية العراقية الاندماج والتكامل مع السوق المالي الدولي وإجراء تعديلات مناسبة على قانون الشركات الأهلية في ظل ممارسة حرية التجارة والتحويل الخارجي . إذ رافق توفير مناخ سريع للتحرر المالي سياسات تحرير الفائدة والائتمان المصرفي. وبهذا باتت الديموقراطية السياسية كإطار للاقتصادات الانتقالية إلى السوق ملازمة للديموقراطية المالية والتجارية حصريا وليس للديمقراطية الاقتصادية الكلية.

د.مظهر محمد صالح

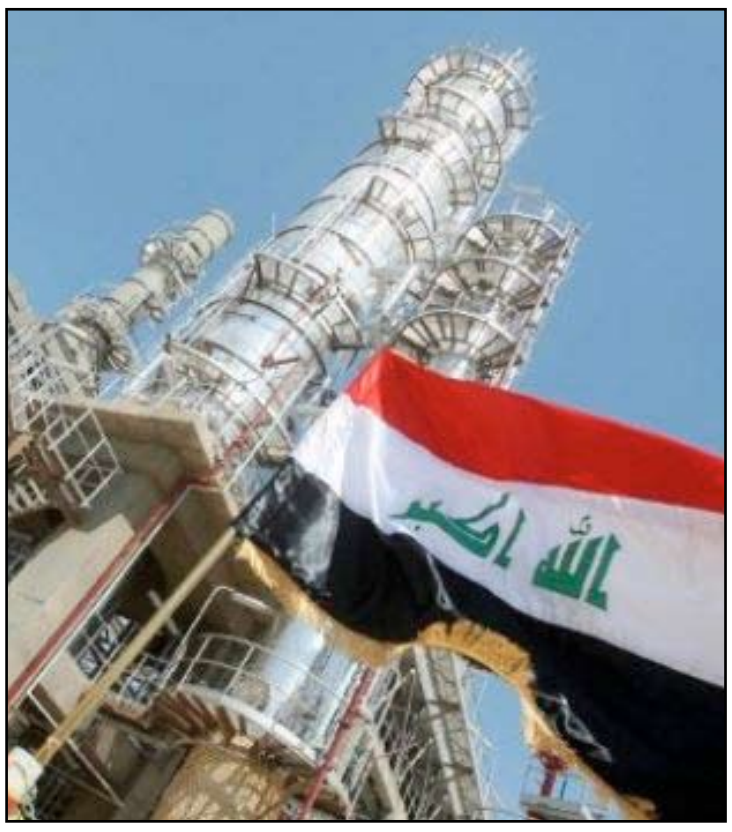

الاقتصاد العراقي .. القديم مات والجديد لم يولد بعد

وفي الوقت الذي عاشت فيه المالية العامة بنعمة رأسمالية الدولة الريعية كقوة مالية مركزية مصدرها عوائد ثروات النفط، فإن شروط الاقتصاد الانتقالي التي تقتضي فرض قيود صارمة على الموازنة العامة لتعظيم الحوافز التي تؤدي إلى زيادة كفاءة اقتصاد السوق لم تجد سبيلا إلا بتغليب فكرة العدالة على الكفاية (من خلال النمط التشغيلي الذي طبع موازنات الدولة خلال السنوات التسع الماضية وإطلاق سياسة الاستخدام الواسع عبر الموازنات السنوية) لإحلال فكرة دولة الرفاهية الريعية شديدة العدالة على فكرة الاقتصاد المتحول شديد الكفاية في طابعه واستخدامه لقوة العمل. فالإطار القانونيَ والمؤسسيَ الضامن لحقوق الملكية واللوائح الرقابية التنظيمية التي تسمح بالدخول إلى السوق بليبرالية انتقالية عالية، اقتصرت اليوم على سوقين : هما السوق المالي الحر ومن ثم السوق التجاري المعتمد تمويلاً على السوق السابقة لـه وفي إطـار أحـادي من الديموقراطية المالية. فالديموقراطية المالية الراهنة موضوع البحث هي اليوم مصدر الصراع وتوليده المستمر عبر إشكالية لم تُحل بين رأسمالية الدولة ورأس المال المالي الأهلي، وهو الصراع الذي لم تحسم نهاياته بعد في حلبة السياسة الاقتصادية اليوم.

ولم يوفر الاقتصاد الانتقالي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ من أسس الاقتصاد الانتقالي الكلي إلى اقتصاد السوق إلا مسببات الصراع المتمثلة بالتحرر المالي الواسع وخلق سوق مالية تـوازي تحـرر منفلت في التجارة الخارجية، في حين لم تشهد عناصر الاقتصاد الانتقالي الأخرى أي حراك ممكن أن يتكامل مع التحرر المالي سواء في خصخصة المشاريع العامة (التي تقارب مشاريعها مئتي مشروع وتضم بين صفوفها أقل من مليون عامل شبه مشتغل أو عاطل عن العمل) أو حتى فرض القيود الصارمة على الموازنة العامة لتعظيم الحوافز التي تؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد أو حتى إقامة إطار قانوني ومؤسسي ضامن لحقوق الملكية على وفق متطلبات الانتقال أو التحول الشامل إلى اقتصاد السوق الحر. إذ يقال إن بلادنا مازالت غارقة بأكثر من ستة آلاف قيد من التعليمات الرسمية واللوائح والقوانين المختلفة المتراكمة عبر السنين والنافذة حاليا التي لا توفر الشفافية الكافية للدخول إلى السوق الحر وتسيير بيئة الأعمال الإنتاجية.

فعند توصيف منظومة رأسمالية الدولة وقواها الانتقالية نحو اقتصاد السوق، فإن هذا التوصيف لابد من أن يأخذ نمطاً مختلفاً في الدولة الريعية النفطية المركزية كرأسمالية دولة ليتاح توصيف منظومة رأس المال في العراق وإشكالية الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر. فبعيداً عما عده الفوضويون في تاريخ الفكر الاقتصادي بجعلهم اشتراكية الدولة state socialism هي مُعادلة من حيث الجوهر لرأسمالية الدولة state capitalism من حيث هيمنة الدولة على وسائل الإنتاج ومصادر الثروة التي عرفها نيكولا بوخارين أحد قادة ومفكري الثورة الروسية في العام ١٩١٧ في كتابه: الامبريالية والاقتصاد العالمي (١٩١٥) واصفاً المرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية بأنها رأسمالية الدولة، في وقت سوغت فيه ثورة أكتوبر سياستها الاقتصادية الجديدة NEP في روسيا في العام ١٩٢١ بأن رأسمالية الدولة تدار من دكتاتورية الطبقة العاملة وهيمنة العمال على قوى الإنتاج. إلا أن ذلك لم يثنِ العالم في مطلع تسعينات القرن العشرين من انخراط حوالي ٣٠ بلداً،من التي تتمتع برأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة، بظاهرة الاقتصاد المتحول نحو السوق الحر economies in transition. .ويوصف الاقتصاد في هذه المرحلة بكونه اقتصاداً يخضع إلى قرارات السوق الحر بعيدا عن المركزية في التخطيط والتنفيذ، وتتولى فيه قوى السوق تحديد الأسعار وتخصيص الموارد بدلاً من الخطط المركزية، يرافق ذلك إزالة القيود التجارية فضلا عن خصخصة المشاريع المملوكة للدولة وموارِدها المختلفة. واللافت للأمر، إن آلية الانتقال ابتداءً لم تتم إلا من خلال تغيير وظيفة القطاع المالي من منطلق التمويل يسبق الإنتاج.

يفترض الاقتصاد الانتقالي أن يتولى القطاع المالي بنفسه وظيفة الاستقرار الاقتصادي وتنظيم حركةَ رأس المال الأهلي، مما يتطلب توافر مؤسسات مالية مستقلة، وعلى رأس تلك المؤسسات وجود بنك مركزي مستقل يعتمد الوسائل غير المباشرة كأدوات للسياسة النقدية في تعامله مع السوق لتحقيق الاستقرار الكلي لتشكل المقدمة الرأسية في تهيئة مناخ الاستثمار والاستخدام الأمثل، إلا أن ذلك لا ينفي الدور الاقتصادي لمؤسسة الدولة في إسناد وظيفة التنمية الاقتصادية ودعم عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي شريطة تحويلها من كونها مزوداً للنمو ومحركاً للتنمية provider of growth and development إلى وظيفة تمكين التنمية والنمو enabler . ويلحظ أن بلدان العالم استخدمت نماذج مختلفة في الانتقال إلى اقتصاد السوق. فالأنموذج الصيني الذي اعتمد فكرة اقتصادين بدولة واحدة يختلف عن أنموذج روسيا المتحولة وعموم بلدان أوروبا الشرقية التي تختلف هي الأخرى عن النمط اليوغسلافي الذي استخدم أنموذجاً متسارعاً في التحول نحو اقتصاد السوق الحر. لقد ولد الاقتصاد العالمي وبدون شك أنماطاً من رأسمالية الدولة ذات الطبيعة الريعية تتعايش مركزياتها السياسية على مركزية اقتصادية ملازمة لها. حيث تتعاظم درجة مركزيتهما بتعاظم عوائد الصادرات من المورد الريعي وتتدنى وتضطرب العلاقة بين المركز الاقتصادي العالمي ومركز المحيط الريعي تبعاً للدورات الاقتصادية التي تولدهُ الاقتصادات القائدة في الاقتصاد الصناعي الأول. ففي الوقت الذي تخضع فيه مرافق البلاد في تلك الأمم المحيطية من الاقتصاد العالمي، سواء أكانت تلك المرافق إنتاجية أم مؤسسات اجتماعية، لإدارة الدولة المركزية، فإن حصيلة السلوك المركزي لا تتعدى في نهايتها بناء أنموذج لرأسمالية الدولة أو رأسمالية الدولة الريعية على النحو الذي أشار إليه نيكولا بوخارين، بأنه التطور الجديد أو المرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية العالمية، وبالتأكيد لم تنصب رؤية بوخارين التي خص فيها أمم العالم الأول التي هي من نذر الحرب العالمية الأولى. وبالتأكيد لم تتبلور الرؤية لديه عن أمم العالم الثالث كقوى اقتصادية ريعية تعيش في محيط العالم الرأسمالي أو هوامشه التي حققت استقلالها السياسي الناجز كنتاج لانتهاء الحرب العالمية الثانية واشتعال الحرب الباردة في القرن العشرين.

فعند توصيف منظومة رأسمالية الدولة وقواها الانتقالية نحو اقتصاد السوق، فلابد من أن تأخذ الصورة نمطاً مختلفاً في الدولة الريعية النفطية أو ما يمكن تسميتهُ برأسمالية الدولة المركزية الريعية. ولكي يتاح تشخيص ظاهرة استقطاب الاقتصاد الانتقالي في بلادنا نجده منكفئاً على تحرير النشاط المالي وتطور سوق المال بنمط يعمل بمعزل عن نشاط التطور الاقتصادي العام المركزي، يرافقه في الوقت نفسه اغتراب النشاط الحقيقي في أسواق الإنتاج الأخرى التي تعيش حالة من الركود والبطالة وخالية من مقومات الاقتصاد الانتقالي وسياساته ورسم متطلباته في إطار متكامل لاقتصاد السوق الحر المتحول.

فالعلاقة بين رأسمالية الدولة والتكوين الريعي لها وبين رأس المال الأهلي، هو نتاج ولادة مالية مصدرها تلك الرأسمالية الريعية المركزية سواء عن طريق الاستنساخ) أو (الشراكة في النشاط الاقتصادي في ظل مستوى مرتفع من التعايش أو التطفل على حاضنة النفقات العامة لتنتهي إلى الحاضنة المالية وتكثير الأموال في سوق مالية انفردت وحدها في بناء مكونات الاقتصاد الانتقالي إلى السوق الحر في العراق الريعي.

وعلى هذا الأساس، لم تولد بلادنا اقتصاداً انتقالياً واضحاً من رأسمالية الدولة المركزية إلى اقتصاد السوق الحر حتى في وقت غابت فيه أنماط من الشراكة بين السوق والدولة كي تعمل وفق أسس السوق سواء في الاستثمار أم الإنتاج والتنمية في مرافق البلاد الإنتاجية كافة. بل على العكس فإنها لم تولد سوى اقتصاد انتقالي مالي رافقه إهمال تام في بناء مؤسسات انتقالية تمارس وظائفها كسوق حُر في القطاع الحقيقي في المراحل اللاحقة كافة، لتكتفي البلاد بعلاقة سوق غير مكتمل الانتقال شكل مرتكزا مضطرب العلاقة في معسكر رأس المال المالي في العراق تتغذى فيه حالة من التعايش بين المالية العامة للدولة (لتمثل ثقل رأس المال المالي للدولة الريعية المركزية) وبين السوق المالي شديد الانتقال إلى السوق الحر والمنفرد فيها على خلاف الأسواق الأخرى الإنتاجية المعطلة (لتمثل مرتكز رأس المال المالي الأهلي) . وهكذا، لم يولد الانتقال إلى اقتصاد السوق في اقتصادنا الريعي إلا رأسمالية مالية مركزية وأهلية تتعامل في اغتراب مالي واسع أمام السوق الكلي الذي غاب الانتقال عنهُ كقوة استثمار وإنتاج حقيقي لعدم توافر البنية التحتية القانونية والهياكل المؤسسية للانتقال إلى اقتصاد السوق الحقيقي ليتكامل مع السوق المالي ضمن سوق وطنية منتقلة واحدة بدلا من امتداد السوق المالي الحر إلى ممرات السوق المالي الدولي وتغييب التنمية !الذي يمكن أن أطلق عليه ضريبة التنمية.

الرؤية الشمولية

ناظم محمد العبيدي

استطاع العقل العلمي أن يتجاوز التوهان في ظواهر الحياة وربطها بقوانينها الشمولية، وبهذه الرؤية يمكن الخروج من التخبط بنتائج دقيقة، لكن ما يجري عندنا هو الفوضى الذهنية التي درج عليها العقل البسيط ذو التوجهات الانتقائية، فلا يمكن العبور من مقدمة ما إلى حقيقة كلية تغنينا عن البقاء في دائرة واحدة، ولهذا تبدو الحقائق لمن اعتاد أن يجزئها دون النظر إلى علاقاتها مع بعضها كوحدات منفصلة، فهو مشغول بذلك الجزء وتفاصيله ولا يكترث لعلاقته مع الأجزاء الأخرى

بيد أن العقل الحديث وبعد أن تراكمت لديه المعرفة تجاوز قرون الجهل وتمكن من صنع أعظم حضارة عرفتها البشرية، بصرف النظر عن الجوانب السلبية التي رافقتها طبعاً، وصارت النظرة التحليلية إلى مظاهر الوجود هي السمة الأبرز، ومن المثير حقاً أن جمهورا واسعا في مجتمعات العالم الثالث مازالت تحيا وهي تحمل تلك التصورات القديمة، والنظرة المجتزأة إلى ما يحيطها من ظواهر، فما زلنا ننظر إلى تفاصيل حياتنا اليومية دون الوعي بتأويلاتها المنطقية، فكيف نقرأ حادثة مثل إهمال الرجل العسكري الذي يمثل النظام العام للدولة وهو يقف في السيطرة متحدثاً بهاتفه المحمول مثلاً ؟! يفعل ذلك مشيحاً بوجهه بعيداً عن طابور السيارات الممتد، وهو يضحك مع محدثه الغائب الحاضر، هاهنا تختفي الدلالة في العقل الانتقائي لهذه الحادثة ويصبح الموضوع بكل ما ينطوي عليه من مفارقات محصوراً بهذا الشخص تحديداً ولا يرتبط بأي شيء آخر، مع أن واقع الحال يشير إلى معنى آخر جعل العسكري في حالة من اللامبالاة بالناس الذين كانوا يراقبونه في نفاد صبر، وربما بكثير من الحقد، إن الغاية من السيطرة تلاشت وحل مكانها الفعل المجرد " الروتيني "، حيث تبرز حقيقة أننا نؤدي أفعالنا عادة . وفي سياق عام مشجع على نمط متكاسل ولا مبال . لا بدافع تعززه القناعة الذاتية أو حتى احترام القانون، بقدر ما نسعى إلى إدامة الشكل المطلوب منا، ذلك الشكل المراد إيجاده بديلاً عن الحقيقة الغائبة " التفتيش بحثاً عن المتفجرات أو ما يسيء إلى الأمن "، والحقيقة أن الأشخاص يتصرفون . علموا بذلك أم لم يعلموا . بحسب تأثيرات المحيط الذي هم فيه، ويخضعون بالضرورة لمتطلبات وجودهم داخل تلك الشبكة من العلاقات، فالفرد الموجود في أي مكان من العالم محكوم بتلك الشبكة التي تحمل مسميات: القانون، التقاليد.

والغريب أن ظاهرة الانتقائية في التفكير عندنا هي السمة السائدة، وربما كانت وراء الفشل المرافق للكثير من المشاريع التي تسعى إلى الإصلاح أو معالجة الأخطاء، لأن العقل التجزيئي لا يلتفت إلى جذر المشكلات ويظل مسجوناً في مظاهرها الخارجية، ومن المفيد هنا أن نشير إلى ملاحظة الفيلسوف " برجسون " عندما تحدث قبل قرن من الزمن إلى طبيعة العقل الإنساني، وكيف يوقف ديمومة الحياة التي هي في جريان متصل عند نقطة ما لكي يتمكن من رؤيتها ودراستها، وهذه تقنية مفيدة إذا استطاع الإنسان أن يتجاوزها إلى ماهو أبعد، أي النظر بطريقة كلية إلى أية ظاهرة ولا يكتفي بالوقوف عند تبدياتها الخارجية، ولأننا أدمنا النظر بتلك الطريقة المضيعة للمعنى، والاكتفاء بمظاهر الأشياء فقد صنعنا الكثير من الاتحادات والمؤسسات والتجمعات والتشكيلات، ولكن ما هي محصلة كل ذلك؟

نتاج رؤية ضيقة للأمن

ويمكن تلمس الجانب البدائي في هكذا آلية ذهنية كما يقول علماء الأنثروبوجيا، حين كان الإنسان في العصور السحيقة الأولى لا يفرق بين ذاته وبين مكونات الطبيعة، فقد غابت "أناه" ولم يعرف القوانين الكلية التي تحكم الطبيعة من حوله، فراح يغرق في خضم أساطيره بدافع الجهل والخوف من مجاهيل هذا العالم من حوله،

هل يؤمن الرجل بقضية المرأة؟!

سليمة قاسم

فأجاني أحد معارفي الذي رأيته صدفة، وهو يحدثني عن انطباعاته عن الندوة التي نظمتها إحدى منظمات المجتمع المدني للتعريف بحقوق المرأة العراقية التي شهدت تدنياً واضحاً منذ ثمانينات القرن الماضي بعد الحرية النسبية التي حصلت عليها في السنوات التي سبقتها ، ولو لم أكن أعرف الشيء الكثير عن حياة قريبي الشخصية لما كنت أتفاجأ بذلك، ولكان حضوره الندوة وآراؤه فيها أمراً عادياً ومقبولاً.

كانت المـرأة في نظر ذلك الرجل ممثلة بزوجته عبارة عن آلة تفريخ وكل ما تعنيه في حساباته: بيت مرتب ولقمة لذيذة وملابس نظيفة وأولاد هادئون، دون أن تجد الشكوى والتذمر طريقهما إليها، وإلا فسوف يقيم الدنيا ولا يقعدها حين لا يجد واحداً من أسباب راحته.

أما زوجته المسكينة فقد حفظت جزئيات عملها اليومي عن ظهر قلب مصحوبة بابتسامة لا تفارق محياها حين يوبّخها عن فطوره الذي تأخر بضع دقائق أو عن حذائه الذي لم تلمعه بالطريقة الصحيحة. ورغم قلة الحـالات التي كانت زوجته تنتفض فيها ضد وضعها ذاك، إلا أن آثارها تكون واضحة للعيان في اليوم التالي بكدمات وخطوط زرقاء تملأ وجهها ، فلغة الحوار لا تجد طريقها إليه، فيلجأ إلى ذراعه ليقوم بالمطلوب!

إذاً دعوني أتساءل أنا وإياكم ما الذي يفعله رجل مثله في ذلك المكان، هل يريد مثلا أن يتعلم كيف يعامل زوجته بعد أربعين عاما من الزواج، أو يكفّر عن ذنوبه في ما يفعله بها، هل سيتخلى عن واحدة من وجباته اللذيذة ليدعها تستريح أو يلمّع حذاءه بدلا عنها؟!

أرجو أن لا يفهم من كلامي هذا أنني ضد عقد مثل هذه الندوات التي تعرّف بحقوق المرأة التي غبنت من المجتمع والحكومة، بل مع إقامتها وبصورة دائمية لما لها من تأثير كبير كحجر يلقى في بحيرة ساكنة، ولست ضد الرجل أيضا، فالمرأة لا تستطيع أن تنال شيئا من حقوقها العادلة من دون وجود رجال يساندونها بقضيتها، لكنني ضد أن يحضرالندوة أمثال قريبي ممن لا يومنون بحرية المرأة فما جدوى حضورهم الندوة التي تناقش قضايا لا يؤمنون بها أصلا.

وقد كتبت قبل مدة في جريدة العالم مقالا بعنوان (هل يلتزم كتابنا بما يكتبون) تحدثت فيه عن البعض من الكتاب ممن يناقضون أنفسهم حين يكتبون عن حرية المرأة ولكنهم لا يطبقون ما يكتبون، تلقيت وقتها الكثير من التعليقات الجارحة من رجال ادّعوا أن المرأة هي الأخرى لا تطبق ما تكتبه.

حاولت أن أشرح حينها وجهة نظري ، فشخصية الرجل بصورة عامة تستطيع أن تحكم عليها من خلال قريباته من النساء، سواء الزوجة أو الأخت أو الأم .وقيل قديما إن درجة رقي أي مجتمع نستطيع أن نتلمسها من خلال وضع المرأة في ذلك المجتمع ،وإن الرجل المثقف تكون مسؤوليته مضاعفة كونه العين التي تسلط الضوء على ما يحدث في المجتمع من ظواهر سلبية ومنها قضايا المرأة،تمهيدا لمعالجتها بطرح الحلول المناسبة لها . وبعكسه فسيكون ذلك المثقف مجرد منظّر يطرح أفكارا دون أن يطبقها.

إن حضور أمثال قريبي ندوات كهذه لا تخدم قضية المرأة ، بل تحد من أهميتها وتقلل منها وتجعل منها مجرد قضايا للنقاش دون محاولة تفعيلها على أرض الواقع ، وأنا أوجه دعوة لمنظمات المجتمع المدني لاسيما النسوية منها أن تختار شخصيات تؤمن بقضايا المرأة فعلا بعيدا عن التشدق بشعارات فارغة لا تبقي ولا تذر، ودعوة إلى قريبي وأمثاله أن لا يحضروا ندوات مشابهة في الأيام القادمة.مادامت لا تحرّك فيهم ساكنا.